

## بيان لجنة السياسة النقدية

٢٠ فبراير ٢٠٢٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٢٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى ١٢,٢٥ ٪ و ١٣,٢٥ ٪ و ١٢,٧٥ ٪ على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٢,٧٥ ٪.

سجل المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ٧,٢ ٪ في يناير ٢٠٢٠ مقابل ٧,١ ٪ في ديسمبر ٢٠١٩، حيث سجل معدل التضخم الشهري ٠,٧ ٪ في يناير ٢٠٢٠ مقابل ٠,٦ ٪ في يناير من العام الماضي. ويرجع ارتفاع معدل التضخم الشهري الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بالإضافة الى ارتفاع في أسعار السلع غير الغذائية بدرجة أقل. وفي ذات الوقت، سجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي ٢,٧ ٪ في يناير ٢٠٢٠ مقابل ٢,٤ ٪ في ديسمبر ٢٠١٩. وقد جاءت المعدلات السنوية للتضخم متسقة مع توقعات البنك المركزي المصري.

واستقر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند ٥,٦ ٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩ مقارنة بالعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩. كما استمرت السياسة النقدية في دعم الطلب المحلي الخاص، والذي أصبح الدافع الرئيسي للنمو، متخطياً مساهمة صافي الصادرات في إجمالي نمو الناتج المحلي خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٩. وقد جاء ذلك مدفوعاً بتسارع معدل نمو الاستثمار الخاص.

حيث استقر معدل نمو الاقتصاد العالمي وتيسير الأوضاع المالية العالمية، كما انخفضت المخاطر المرتبطة بالسياسات التجارية العالمية الى حد ما. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤثر الاضطرابات في النشاط الاقتصادي العالمي، عقب ظهور فيروس كورونا، على آفاق الاقتصاد العالمي، على الأقل في المدى القصير. وفي ذات الوقت، انخفضت أسعار البترول العالمية بسبب انخفاض الطلب، ومع ذلك تظل عرضه للتقلبات بسبب عوامل محتملة من جانب العرض والتي تشمل المخاطر الإقليمية.

وفيما يتعلق بسوق العمل، سجل معدل البطالة ٨,٠ ٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩ مقابل ٧,٨ ٪ و ٧,٥ ٪ خلال الربعين الثالث والثاني من ذات العام، على الترتيب. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر تعافي أعداد المشتغلين للربع الرابع على التوالي.

وفي ضوء ما سبق، وبعد خفض أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي بمقدار تراكمي بلغ ٣٥٠ نقطة أساس خلال النصف الثاني من العام الماضي، قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الحالية تعد مناسبة في الوقت الحالي وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ ٩ ٪ (± ٣ ٪) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ ودعم المسار النزولي لمعدلات التضخم على المدى المتوسط. وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية ولن تتردد في استئناف التيسير النقدي بشرط الاستمرار في احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)